النهج الثالث
فى التركيب الخبرى

إشارة إلى إصناف القضايا :

هذا الصنف من التركيب الذى نحن مجمعون على أن نذكره ، هو التركيب الخبرى ، وهو الذى يقال لقائله : إنه صادق فيما قاله أو كاذب .

وأما ما هو مثل الاستفهام ، والالتماس ، والتمنى ، والترجى ، والتعجب ، ونحو ذلك ، فلا يقال لقائله : انه صادق أو كاذب إلا بالعرض ، من حيث قد يعبّر[1] بذلك عن الخبر .

وأصناف التركيب الخبرى ثلاثة :

---

(١) أى كما يقال : ألست قلت كذا ، ويراد به أنك قلته على ما هو الشأن فى الاستفهام التقريرى .

وبالرغم من أن المعنى خبرى ـ كما ترى ـ إلا أن الأصل فى الدلالة بهذا الأسلوب أن تكون للاستفهام ؛ فدلالة الاستفهام عليه بالعرض ، لا بالأصالة .

وفى نسخة « يعرض » بدل « يعبر » .

أولها : الذى يسمى الحملى ، وهو الذى يحكم فيه بأن معنًى محمولٌ على معنًى أو ليس بمحمول عليه ، مثاله قولنا : إن الإنسان حيوان ، وإن الإنسان ليس بحيوان ؛ فالإنسان ومايجرى مجراه فى أشكال[1] هذا المثال هو المسمى بالموضوع وما هو مثل الحيوان هاهنا فهو المسمى بالمحمول ؛ و « ليس » حرفُ سلبٍ .

والثانى والثالث : يسمونها الشَّرْطى ، وهو[2] ما يكون التأليف فيه بين خبرين قد أخرج كل واحد منهما عن خبريته إلى غير ذلك ، ثم قرن بينهما ، ليس على سبيل أن يقال : إن أحدهما هو الآخر ، كما كان فى الحملى ، بل على سبيل أن أحدهما يلزم الآخر ويتبعه ، وهذا يسمى « الشرطى المتصل » والوضعى » أو على سبيل أن أحدهما يعاند الآخر ويباينه ، وهذا يسمى « الشرطى المنفصل » .

مثال « الشرطى المتصل » قولنا : إذا وقع خط على خطين متوازيين ، كانت الخارجةُ من الزوايا مثلَ الداخلة ؛ ولولا « إذا » و « كانت » لكان كل واحد من القولين خبرا بنفسه .

مثال « الشرطى المنفصل » قولنا : إما أن تكون هذه الزاوية حادة أو منفرجة أو قائمة ، وإذا حذفت « إما » و « أو » كانت هذه قضايا فوق واحدة .

---

(١) جمع شكل بمعنى مثل .

(٢) أى الشرطى .

إشارة إلى الإيجاب والسلب :

ألإيجاب الحملى هو مثل قولنا : الإنسان حيوان : ومعناه أن الشيء الذى نفرضه فى الذهن إنسانا ـ كان موجودا فى الأعيان أو غير موجود ـ فيجب أن نفرضه حيوانا، ونحكم عليه بأنه حيوان ، من غير زيادة «متى، وفى أى حال»، بل على ما يعم المؤقَّت والمقيد ، ومقابليهما .

والسلب الحملى هو مثل قولنا : الإنسان ليس بحجر ، وحاله تلك الحال[1].

والإيجاب المتصل مثل قولنا : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ؛ أى إذا فرض الأول منهما المقرون به حرف الشرط موجودا ـ ويسمى المقدم ـ لزمه[2] الثانى المقرون به حرف الجزاء ـ ويسمى التالى ـ ، أو صحبه[3] من غير زيادة شيء آخر بعد .

---

(١) يريد أن يقول : إن ما قيل فى تفسير الإيجاب الحملى من قوله « ومعناه أن الشيء . . الخ » يقال فى تفسير السلب الحملى مع مايقتضيه الفارق بين السلب والإيجاب؛ فإذا قيل فى الإيجاب « فيجب أن نفرضه حيوانا » فينبغى أن يقال فى السلب « فيجب أن نفرضه غير حجر » ، وأما فيما عدا هذه النقطة فالحال هى الحال .

(٢) وهذه هى المسماة « بالشرطية اللزومية » .

(٣) وهذه هى المسماة « بالشرطية الاتفاقية » .

والسلب المتصل هو ما يسلب هذا اللزوم أو الصحبة ، مثل قولنا : ليس إذا كانت الشمس طالعة، فالليل موجود[1] .

والإيجاب المنفصل مثل قولنا : إما أن يكون هذا العدد زوجا، وإما أن يكون فردا ، وهو الذى يوجب الانفصال والعناد .

والسلب المنفصل هو ما يسلب الانفصال والعناد ، مثل قولنا : ليس إما أن يكون هذا العدد زوجا و إما منقسما بمتساويين .

إشارة إلى الخصوص والإهمال والحصر :

إذا كانت القضية حملية، وموضوعها شيء جزئى، سميت «مخصوصة» : إما موجبة و إما سالبة ، مثل قولنا : زيد كاتب ، زيد ليس بكاتب .

و إذا كان موضوعها كلياً ، ولم تُبين[2] كمية هذا الحكم ، أعنى الكلية والجزئية ، بل أهمل : فلم يُدَل على أنه عام لجميع ما تحت الموضوع، أو غير عام ، سميت « مهملة » ، مثل قولنا : الإنسان فى خسر ، الإنسان ليس فى خسر .

فإن كان إدخال الألف واللام يوجب تعميما وشركة ، وتركُهما و إدخال

---

(١) ليس بين « المقدم » و « التالى » لزوم ولا صحبة ، فهو مثال لهما .

(٢) فى نسخة « تبين » .

التنوين يوجب تخصيصا . فلا مهمل فى لغة العرب[1] . ويطلب ذلك فى لغة أخرى. وأما الحق فى ذلك فلصناعة النحو ولا تخلطها بغيرها .

---

(١) قال الغزالى فى « معيار العلم » طبع الكردى ص ٦٩ :

« إعلم أن موضوع القضايا إما شخصى فتكون شخصية ، كقولنا : زيد كاتب ، زيد ليس بكاتب ، وإما كلى فتكون كلية .

والكلية إما مهملة كقولنا : الإنسان فى خسر ، الإنسان ليس فى خسر .

وسميناها مهملة ، لأنه لم يتبين فيها وجود المحمول لكلية الموضوع أو لبعضه..

فإن قلت : فالألف واللام إذا كانتا للاستغراق ، فقول القائل : الإنسان فى خسر « كلية » فكيف سميناها «مهملة» ؟ ! ، فاعلم أنه إن ثبت ذلك فى لغة العرب وجب طلب المهمل من لغة أخرى ، وإن لم يثبت فهو مهمل ، إذ يحتمل الكل ويحتمل الجزء ، وتكون قوة المهمل قوة الجزئى ، لأنه بالضرورة يشتمل عليه» .

لكنه قال فى موضع آخر عند الحديث عن الكلى والجزئى ، ص ٣٦ :

« والكلى هو الذى لا يمنع نفس تصور معناه عن وقوع الشركة فيه ، فإن امتنع امتنع بسبب خارج عن نفس مفهومه ومقتضى لفظه ، كقولك : الإنسان ، والفرس ؛ والشجر ، وهى أسماء الأجناس والأنواع والمعانى الكلية العامة .

وهو جار فى لغة العرب فى كل اسم أدخل عليه الألف واللام ؛ لا فى معرض الحوالة على معلوم معين سابق ، كالرجل ، فهو اسم جنس ؛ فإنك قد تطلق وتريد به رجلا معينا عرفه المخاطب من قبل ؛ فتقول : أقبل الرجل ، فتكون الألف واللام فيه للتعريف ؛ أى الرجل الذى جاءنى من قبل ، فإذا لم تكن مثل هذه القرينة كان اسم الرجل اسما كليا يشترك فى الاندراج تحته ، كل شخص من أشخاص الرجال » .

=

وإذا كان موضوعها كلياً، وبُيِّن قدرُ الحكم فيه وكميةُ موضوعه ، فإن القضية تسمى « محصورة » .

= وواضح من النص الثانى أن الغزالى يقف من الحكم فى هذه المسألة موقف الجازم المتثبت ، لا موقف الشاك المتردد على نحو ما صنع فى النص الأول .

وقد يكون من المفيد أن نعرض هنا لمشكلة أثارها الغزالى ، تتصل بهذا البحث، وهى إفراد لفظ الموضوع وتأثير هذا الإفراد على كليته ، فهل يمكن أن يكون الموضوع كليا ، مع كونه بصيغة المفرد ـ فى اصطلاح النحاه ـ ؟ ! هذا ما يعالجه الغزالى فى هذه السطور ، قال ـ نفس الكتاب ص ٣٧ ـ :

« اختلف الأصوليون فى أن الإسم المفرد ؛ إذا اتصل به الألف واللام ، هل يقتضى الاستغراق ، وهل ينزل منزلة العموم ؟ ! ؛ كقول القائل : الدينار أفضل من الدرهم ؛ والرجل خير من المرأة .

فظن الظانون : أنه من حيث كونه اسما مفرداً ، لا يقتضى الاستغراق لمجرده، ولكن فهم العموم إنما هو لعلمنا بنقصان الدرهمية عن الدينارية ، ونقصان الأنوثة عن الذكورة .

وأنت إذا تأملت ما ذكرناه فى تحقيق معنى الكلى فهمت زلل هؤلاء بجهلهم أن اللفظ الكلى يقتضى الاستغراق بمجرده ، ولا يحتاج إلى قرينة زائدة فيه » .

قلت : لقد تأملت تحقيق معنى الكلى على ما ذكره فى نصه السابق ص٦٧ فلم أجد فيه ما يحتم أن يكون اللفظ المفرد شاملا مستغرقا ، فمثلا إذا فتشنا فى معنى «رجل» وجدناه غير خاص بفرد بذاته ، فإذا ذكرنا زيدا ، قلنا يصح =

فإن كان بُيِّن أن الحكم عام، سميت القضية « كلية » :

وهى إما موجبة ، مثل قولنا : كل إنسان حيوان .

= أن يقع اسم «رجل »عليه ، وكذا إذا ذكرنا عمراً أو بكراً أوخالداً . الخ ولكن هل يقع على كل أولئك على سبيل الشمول دفعة ؟ ! أم على سبيل البدل ؟ ! .

لا شك أن تعريف « الكلى » ـ فيما أرى ـ صادق بالاعتبارين معاً ، ولا يقتضى واحداً بذاته ، فليس فى تعريف الكلى الذى يحتكم إليه الغزالى ما يؤيده فيما يذهب إليه من أن الكلية تستلزم الاستغراق .

ثم يستمر الغزالى فيقول .

« فإن قلت : ومن أين وقع لهم هذا الغلط ؟ فهاك سر ذلك : .

إن للشىء وجوداً فى الأعيان ، ثم فى الأذهان ؛ ثم فى الألفاظ ، ثم فى الكتابة .

فالكتابة دالة على اللفظ واللفظ دال على المعنى الذى فى النفس ؛ والذى فى النفس هومثال الموجود فى الأعيان .

فما لم يكن للشىء ثبوت فى نفسه لم يرتسم فى النفس مثاله ؛ ومهما ارتسم فى النفس مثاله، فهو العلم به ، إذ لا معنى للعلم إلا مثال يحصل فى النفس مطابق لما هو مثال له فى الحس ؛ وهو المعلوم .

وما لم يظهر هذا الأثر فى النفس ، لا ينتظم لفظ يدل به على ذلك الأثر . وما لم ينتظم اللفظ الذى ترتب فيه الأصوات والحروف ، لا ترتسم كتابة للدلالة عليه . =

وإما سالبة مثل قولنا : ليس ولا واحد من الناس بحجر .

وإن كان بُيِّن أن الحكم فى البعض ، ولم يُتعرض للباقى ، أو تعرض بالخلاف ؛ فالمحصورة « جزئية » :

= والوجود فى الأعيان والأذهان لا يختلف بالبلاد والأمم ، بخلاف الألفاظ والكتابة ، فأنهما دالتان بالوضع والاصطلاح .

وعند هذا نقول : من زعم : أن الاسم المفرد لا يقتضى الاستغراق ظن أنه موضوع بإزاء الموجود فى الأعيان ؛ فإنها أشخاص معينة ، إذ الدينار الموجود شخص معين ، فإن جمعت أشخاص سميت دنانير ، ولم يعرف أن الدينار الشخصى المعين يرتسم منه فى النفس أثر ، هو مثاله وعلم به وتصور له ، وذلك المثال يطابق ذلك الشخص وسائر أشخاص الدنانير ، الموجودة والممكن وجودها ، فتكون الصورة الثابتة فى النفس من حيث مطابقتها لكل دينار يفرض ، صورة كلية لا شخصية .

فإن اعتقدت أن اسم الدينار دليل على الأثر فى النفس لا على المؤثر وذلك الأثر كلى ؛ كان الاسم كليا لا محالة ، وما قدمناه من الترتيب يعرفك أن الألفاظ لها دلالات على مافى النفوس وما فى النفوس مثال لما فى الأعيان » .

قلت : لقد اعتقدت أن اسم الدينار دليل على الأثر فى النفس ، وأن ذلك الأثر كلى .

ولكن هل معنى كلية اللفظ ـ التى هى ان لا يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه ـ أن يصدق على كل أفراده دفعة ؟!! ـ أم يصح أن يتحقق معنى الكلية فى صدقه عليها على التبادل ؟ ! كل ذلك يتسع له معنى الكلية . ولا يسلم للغزالى رأيه إلا على الاحتمال الأول فقط ، وهو غير متعين . =

إما موجبة كقولنا : بعض الناس كاتب .

وإما سالبة كقولنا : ليس بعض الناس بكاتب ، أو ليس كل إنسان بكاتب ، فإن فحواهما واحد ، وليستا تعنان فى السلب .

واعلم أنه وإن كان فى لغة العرب، قد يدُل بالألف واللام على العموم[1]، فإنه قد يدُل بهما[2] على تعيين الطبيعة، فهناك لا يكون موقع «الألف واللام»

= على أنى أقول للغزالى : إذا كانت كلية اللفظ كفيلة بشموله لجميع الأفراد، فلماذا قصرت النزاع على مدخول الألف واللام ، مع أنه كلى معهما وبدونهما ، فلا بد أن تكون إفادة الشمول جاءت من النص عليها بالألف واللام اللذين هما بمثابة « كل » لا من كلية اللفظ .

وقبل أن أغادر هذا المقام أحب أن أنبه إلى أمرين :

أحدهما : أن تفسير الغزالى للمعلوم بأنه الأمر الخارجى الذى انتزعنا منه الصورة الذهنية ، ليس متفقا عليه بين جميع العلماء انظر « مقاصد الفلاسفة للغزالى ـ قسم الإلهيات ص ٧٣ ط صبيح »

الثانى : أن قوله «مالم يكن للشىء ثبوت فى نفسه لم يرتسم فى النفس مثاله» غير مسلم؛ إذ أن العلماء قسموا العلم إلى قسمين : اختراعى، وانتزاعى. وهذا الذى ذكره لا يصدق إلا على العلم الانتزاعى . فتأمل .

(١) راجع ما مر له ص٦٧ فستجد موقفه هنا وهناك شبيها بموقف الغزالى بين نصيه السابقين .

(٢) فى الأصل « به »

هو موقع « كل » . ألا ترى أنك قد تقول : الإنسان عام ونوع[1] ، ولا

---

(١) هذه هى القضية التى يسميها متأخرو المناطقة « بالطبيعية » وقد وضعها « الشيخ » فى مؤخرة البحث ، ولم يسلكها فى سلك « القضايا » كأنه لا يراها جديرة بذلك ، وإنما هى شىء يذكر فى الذيل والختام ، إشارة إلى استيفاء الأقسام. وهذا الوضع لا يستلفت النظر، فربما يمر بها القارئ المتعجل فلا يتنبه لها ويظن أن « الشيخ » أهمل ذكرها، حيث لم يسلكها مع سائر القضايا فى قرن .

وقد أفردها بالذكر وسلكها مع سائر القضايا « صاحب الشمسية » فقال ح ٢ ص ٢٦

« وإن لم يبين فيها ـ أى فى القضية ـ كمية الأفراد ، فإن لم تصلح لأن تصدق كلية وجزئية ، سميت القضية « طبيعية » كقولنا : الحيوان جنس والإنسان نوع ، لأن الحكم فيها على نفس الطبيعة . . . »

وبعد أن شرح « قطب الدين الرازى » عبارة المصنف قال :

« و « الشيخ » فى « الشفاء » ثلث القسمة ، فقال : الموضوع إن كان جزئيا فهى « الشخصية » وإن كان كليا فإن بين فيها كمية الأفراد فهى « المحصورة » وإلا فهى « المهملة » .

وشنع عليه المتأخرون بعدم الانحصار فيها لخروج « الطبيعية » .

والجواب أن الكلام فى القضية المعتبرة فى العلوم ، و « الطبيعيات » لا اعتبار لها فى العلوم » ويشرح « السيد شريف » قول « الرازى » : « و « الطبيعيات » لا اعتبار لها فى العلوم » شرحا أرسطيا فيقول :

« وذلك لأن الموجودات المتأصلة هى الأفراد ، والطبيعة إنما توجد فى ضمنها والمقصود من العلوم الحكمية معرفة أحوال الموجودات المتأصلة » .

قلت : فهل أغفل « الشيخ » فى « الشفاء ذكر « الطبيعية » ؟ ! أم ذكرها على نحو ما ذكر هنا فى « الإشارات » فلم يتنبه لها وظن أنه أغفل أمرها ؟ !

تقول : كل إنسان عام ونوع . وتقول : الإنسان هو الضحاك ، ولا تقول : كل إنسان هو الضحاك[١] .

وقد يدل بهما[٢] على جزئى جرى ذكره، أو عرف حاله ، فتقول : الرجل، وتعنى به واحداً بعينه، وتكون القضية حينئذ مخصوصة .

واعلم أن اللفظ الحاصر يسمى « سورا » مثل « كل » و « بعض» و « لا واحد » و « لا كل » و « لا بعض » وما يجرى هذا المجرى ، مثل « طرًّا » و« أجمعين » فى « كلى موجب » ومثل « هيج » بالفارسية ، فى « الكلى السالب » *

إشارة إلى حكم المهمل :

إعلم أن المهمل ليس يوجب التعميم ، لأنه إنما تذكر فيه طبيعة تصلح أن تؤخذ كلية وتصلح أن تؤخذ جزئية ، فأَخْذُها الساذج بلا قرينة مما لا يوجب أن تجعلها كلية[٣] .

---

(١) لعل ذلك لأنه يؤول معنى القضية إلى : كل فرد مختص بالضحك ، أى زيد مختص بالضحك وعمرو مختص بالضحك، وهو متناقض لأن مقتضى اختصاص زيد به سلبه عن عمرو .

(٢) أى بالألف واللام ، وفى الأصل به

(٣) ومن هنا يتبين أن هناك فرقا بين كلية الموضوع المقابلة لجزئيته، وكلية القضية بمعنى صدق المحمول على جميع أفراد الموضوع ، فقد يكون الموضوع كليا ـ أى غير جزئى ـ ولا تكون القضية كلية أنظر ص ٧٠

ولو كان ذلك يقضى عليها بالكلية والعموم لكانت طبيعة الإنسان تقتضى أن تكون عامة ، فما كان الشخص يكون إنسانا .

لكنها لما كانت تصلح أن تؤخذ كلية ـ وهناك تصدق جزئية أيضاً ، فإن المحمول على الكل محمول على البعض ، وكذلك المسلوب ـ وتصلح أن تؤخذ جزئية ، ففى الحالين يصدق الحكم بها جزئيا .

فالمهملة فى قوة الجزئية ، وكون القضية جزئية الصدق تصريحاً ، لا يمنع أن تكون مع ذلك كلية الصدق ، فليس إذا حكم على البعض بحكم، وجب من ذلك أن يكون الباقى بالخلاف .

فالمهمل ـ وإن كان تصريحه فى قوة الجزئى ـ فلا مانع أن يصدق كليا *

إشارة إلى حصر « الشرطيات » وإهمالها :

والشرطيات أيضا قد يوجد فيها إهمال وحصر ، فإنك إذا قلت : كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، أو قلت : دائما إما أن يكون العدد زوجا، وإما أن يكون فردا ؛ فقد حصرت الحصر الكلى الموجب .

وإذا قلت : ليس ألبتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود ، أو قلت: ليس ألبتة إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجودا ؛ فقد حصرت الحصر الكلى السالب .

وإذا قلت : قد يكون إذا طلعت الشمس فالسماء متغيمة ، أو قلت :

قد يكون إما أن يكون فى الدار زيد وإما أن يكون فيها عمرو ، فقد حصرت الحصر الجزئى الموجب .

وإذا قلت : ليس كلما كانت الشمس طالعة فالسماء مصحية ، أو قلت : ليس دائما إما أن تكون الحمى صفراوية وإما دموية ، فقد حصرت الحصر الجزئى السالب .

إشارة إلى تركيب « الشرطيات » من «الحمليات» :

يجب أن تعلم أن الشرطيات كلها تنحل إلى الحمليات ، ولا تنحل فى أول الأمر إلى أجزاء بسيطة .

وأما الحمليات فإنها هى التى تنحل إلى البسائط، أو إلى ما فى قوة البسائط ، أول انحلالها .

والحملية إما أن يكون جزآها بسيطين، كقولنا : الإنسان مشّاء؛ أو فى قوة البسيط كقولنا : الحيوان الناطق المائت مشّاء، أو منتقل بنقل قدميه . وإنما كان هذا فى قوة البسيط لأن المراد به شىء واحد فى ذاته ، أو معنى واحد يمكن أن يدل عليه بلفظ واحد .

إشارة إلى العدول والتحصيل :

وربما كان التركيب من حرف السلب مع غيره ، كقولك[1] : زيد هو

---

(١) فى الأصل « كقولنا » و « كمن يقول » ولكن عجز العبارة يناسب الخطاب .

غير بصير ، وتعنى بغير البصير الأعمى، أو معنى أعم منه، و بالجملة أن تجعل « الغير » مع « البصير » ونحوه كشيء واحد ، ثم تثبته أو تسلبه ، فيكون « الغير » و بالجملة « حرف السلب » جزءا من المحمول ، فإن أثبتَّ المجموع كان إثباتا . و إن سلبته كان سلبا ، كما تقول : زيد ليس « غير بصير » .

و يجب أن تعلم أن حق كل قضية حملية ، أن يكون لها مع معنى المحمول والموضوع ، معنى الاجتماع بينهما ، وهو ثالث معنييهما .

و إذا تُوخى أن يطابق اللفظ المعنى بعدده ، استحق هذا الثالث لفظا ثالثا يدل عليه ، وقد يحذف ذلك فى لغات ، كما يحذف تارة فى لغة العرب الأصلية . كقولنا: زيد كاتب ، وحقه أن يقال : زيد هو كاتب، وقد لا يمكن حذفه فى بعض اللغات، كما فى الفارسية الأصلية « أَسْت » فى قولنا : زيد « ديرسْت » .

وهذه اللفظة تسمى رابطة ، فإذا أدخل حرف السلب على الرابطة فقيل مثلا : زيد ليس هو بصيرا ، فقد دخل النفى على الإثبات فرفعه وسلبه ، و إذا أدخلت الرابطة على حرف السلب جعلته جزءا من المحمول ، وكانت القضية إيجابا ، مثل قولك : زيد هو غير بصير ، وربما يضاعف فى مثل قولك : زيد ليس هو غير بصير ، وكانت الأولى داخلة على الرابطة للسلب ، والثانية داخلة عليها الرابطة ، جاعلة إياها جزءا من المحمول .

والقضية التى محمولها هكذا ، تسمى «معدولة» و «متغيرة» و «غير محصلة» وقد يعتبر ذلك فى جانب الموضوع أيضا .

وأما[١] أن « المعدول » يدل على العدم المقابل للملكة ، أو على غيره، حتى يكون « غير بصير » إنما يدل على « الأعمى » فقط ، أو على فاقد البصر فى الحيوان ولو طبعا ، أو ما هو أعم من ذلك ، فليس بيانه على المنطقى ، بل على اللغوى بحسب لغة لغة .

وإنما يلزم المنطقى أن يضع : أن حرف السلب إذا تأخر عن الرابطة ، أو كان مربوطا بها كيف كان ، فالقضية إثبات ـ صادقة كانت أو كاذبة ـ . وأن[٢] الإثبات لا يمكن إلا على ثابت متمثل فى وجود أو وهم ، فيُثبَت عليه الحكم بحسب ثباته .

وأما النفى فيصح أيضا[٣] من غير الثابت ، كان كونُه غيرَ ثابت واجبا أو غير واجب *

إشارة إلى القضايا الشرطية :

إعلم أن « المتصلات » و « المنفصلات » من الشرطيات ، قد تكون مؤلفة من شرطيات، ومن حمليات ومن خلط .

---

(١) وفى نسخة « فإن المعدول . . . الخ » وقد وضعته طبعة « ليدن » فى الصلب . وهو ـ كما يتبين من آخر العبارة ـ غير سليم .

(٢) أى وأن يضع أن الأثبات لا يمكن إلا على ثابت .

(٣) أى كما يصح من الثابت .

فإنك إذا قلت : إن كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، فإما أن تكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجوداً ، فقد تركبت « متصلة » من « متصلة » و « منفصلة » .

وإذا قلت : إما أن يكون إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وإما أن[1] لا يكون إن كانت الشمس طالعة فالليل معدوم، فقد ركبت «المنفصلة» من «متصلتين» .

وإذا قلت : إن كان هذا عدداً فهو إما زوج وإما فرد ، فقد ركبت « المتصلة » من « حملية » و « منفصلة » .

وكذلك عليك أن تعد من نفسك سائر الأقسام .

« والمنفصلات » منها « حقيقية » وهى التى يراد فيها بـ « إما » أنه لا يخلو الأمر من أحد الأقسام ألبتة ، بل يوجد واحد منها فقط ، فربما كان

---

(١) واضح أن هذه قضية منفصلة موجبة ، والعناد حاصل بين طرفيها وهما : ١ ـ ثبوت «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » ـ ٢ ـ ونفى « إن كانت الشمس طالعة فالليل معدوم» .

وفى نسخة « وإما أن يكون » بدون نفى ، وبناء عليها لا يكون العناد حاصلا بين الطرفين . لأن ثبوت وجود النهار عند طلوع الشمس ، لا ينافى ثبوت عدم الليل عند طلوع الشمس .

والخطب هين فإن القضية لا يشترط فيها الصدق .

الانفصال إلى جزئين ، وربما كان إلى أكثر ، وربما كان غير داخل فى الحصر .

ومنها غير « حقيقية » وهى التى يراد فيها بـ « إما » معنى منع الجمع فقط ، دون منع الخلو عن الأقسام ، مثل قولك فى جواب من يقول : إن هذا الشىء حيوان شجر : إنه إما أن يكون حيواناً ، وإما أن يكون شجراً ، وكذلك جميع ما يشبهه .

ومنها ما يراد فيها بـ « إما » منعُ الخلو وإن كان يجوز اجتماعهما ، وهو ما يكون تحليله يؤدى إلى حذف جزء من الانفصال الحقيقى وإيراد لازمه ، إذا لم يكن مساوياً له بل أعم ، مثل قولهم : إما أن يكون زيد فى البحر وإما أن لا يغرق ، أى وإما أن لا يكون فى البحر ، ويلزمه «أن لا يغرق» .

وأما المثال الأول[1] : فقد كان المورد منه ما إنما يمكن[2] مع النقيض ، ليس ما يلزم النقيض ، وكان يمنع الجمع ولا يمنع الخلو ، وهذا[3] يمنع الخلو ولا يمنع الجمع .

---

(١) يعنى به قوله « إما أن يكون الشىء حيوانا وإما أن يكون شجرا »

(٢) يعنى « ما هو أخص من النقيض »

(٣) يشير إلى ما تتركب من الشىء والأعم من نقيضه الممثل لها بـ « إما أن يكون زيد فى البحر وإما أن لا يغرق » .

وقد تكون لغير « الحقيقى » أصناف أخر ، وقد أوردناه هيهنا كفاية .

ويجب عليك أن تجرى أمر « المتصل » و « المنفصل » فى « الحصر » و « الإهمال » و « التناقض » و « العكس » مجرى « الحمليات » على أن يكون « المقدم » كـ « الموضوع » ، و « التالى » كـ « المحمول » *

إشارة إلى هيئآت تلحق القضايا وتجعل لها أحكاماً خاصة فى الحصر وغيره :

إنه قد تزاد فى الحمليات لفظة « إنما » فيقال : إنما يكون الإنسان حيواناً ، وإنما يكون بعض الإنسان كاتباً ، فيتبع ذلك زيادة فى المعنى لم تكن [1] مقتضاة قبل هذه الزيادة بمجرد الحمل ، لأن هذه الزيادة تجعل الحمل مساوياً أو خاصاً بالموضوع .

وكذلك قد تقول : إن الإنسان هو الضحاك بـ « الألف واللام » فى لغة العرب ؛ فتدل على أن « المحمول » مساوٍ لـ « الموضوع » .

وكذلك تقول : ليس إنما يكون الإنسان حيواناً ، أو تقول : ليس الحيوان هو الضحاك ، وتدل على سلب الدلالة الأولى فى الإيجابين .

وتقول أيضاً : ليس الإنسان إلا الناطق ، ويفهم منه أحد معنيين :

---

(١) فى الأصل « لم يكن مقتضاه » بالهاء بدل التاء ، وهو ركيك .

أحدهما أنه ليس معنى الإنسان إلا معنى الناطق ، وليس مقتضى الإنسانية معنى آخر (١) .

والثانى أنه ليس يوجد إنسان غير ناطق ، بل كل إنسان ناطق .

وتقول فى الشرطيات أيضاً : لما كان النهار راهناً كانت الشمس طالعة : وهذا يقتضى مع إيجاب الاتصال، دلالة تسليم المقدم ووضعه ليتسلم منه وضع التالى .

وكذلك تقول : ليس يكون النهار موجوداً إلا والشمس طالعة ، تريد به: كلما كان النهار موجوداً فالشمس طالعة ، فيفيد هذا القول حصراً فى الفحوى .

وتقول أيضاً : لا يكون النهار موجوداً، أو تكون الشمس طالعة ، وهو قريب من ذلك .

وتقول أيضاً : لا يكون هذا العدد زوج المربَّع وهو فرد ، وهذا فى قوة قولك : إما أن لا يكون هذا العدد زوج المربَّع ، وإما أن لا يكون فرداً *

إشارة إلى شروط القضايا :

يجب أن تراعى فى « الحمل » و « الاتصال » و « الانفصال » حال الإضافة: مثل أنه إذا قيل : « ج » هو والد ، فليراع لمن ؟.

---

(١) وهذا المعنى صحيح عند غير الأرسطين والمتكلمين ، كافلاطون مثلا فليست الحيوانية عنده جزءا من الإنسان .

وكذلك « الوقت » و « المكان » و « الشرط » مثل أنه إذا قيل : كل متحرك متغير ، فليراع « ما دام متحركا » .

وكذلك ليراع حال « الجزء والكل » وحال « القوة والفعل » فإنه إذا قيل : إن الخمر مسكر ، فليراع أنه بالقوة أم بالفعل ؟؟ ، والجزء اليسير أم المبلغ الكثير ؟ ؟ .

فإن إهمال هذه المعانى مما يوقع غلطاً كثيراً(١) .

---

(١) هذه الأمور التى يعتبرها « الشيخ الرئيس » شروطا فى نفس القضية ليتحدد معناها و يتضح مدلولها ، يعتبرها المتأخرون «أمثال «صاحب الشمسية» شروطا فى حصول التناقض بين قضية وأخرى قال حـ ٢ ص ١١٨ :

«ولا يتحقق التناقض فى «المخصوصتين» إلا عند اتحاد الموضوع و يندرج فيه وحدة الشرط والجزء والكل ، وعند اتحاد المحمول و يندرج فيه وحدة الزمان والمكان والإضافة والقوة والفعل . . . الخ »

ولا شك فى أن نظرة « ابن سينا » أدق؛ لأن مراعاة هذه الأمور فى القضية ضرورية ، ليستبين معناها ، و يتضح مدلولها ، فإن البحوث العلمية تتطلب أن تكون مقدمات أدلتها واضحة ودعاواها محددة ، ليس فقط فى خصوص بحث التناقض .

وعلى هذا النهج القويم جرى « صاحب البصائر » قال ص ٥٦ :

« الفصل الخامس :

فى أمور يجب مراعاتها فى القضايا من جهة ما يطلب صدقها وكذبها والأمن من الغلط فيها :

=

= أول ما يجب : تحصيل معنى لفظ الموضوع ، ولفظ المحمول ، فإن كانا من الألفاظ المشتركة بين معان عدة ، دل على ما هو المقصود من جملتها ، إن كان لا يستمر صدق الحكم فى جميعها ، كى لا يقع الغلط ، مثل أن تقول : المشترى مضيء وتعنى به الكوكب ، فلا بد من أن تذكر معه ما يخصص هذا الحكم بالمشترى الذى هو الكوكب ، ليزول التباسه بالمشترى الذى هو بأزاء البائع ، ومثل أن تقول : فلان ناهل. فلا بد من أن تصرح بما يميز معنى العطش عن الارتواء ؛ إذ هو مشترك بينهما.

و بعد تحصيل الموضوع والمحمول ، تراعى تحقيق معنى الإضافة ، والشرط ، والجزء والكل ؛ والقوة والفعل ، والزمان والمكان .

فإذا قلت فلان أب ، تبين أنه أب من ؟ .

و إن كان الموضوع موضوعا بشرط ، والمحمول محمولا بشرط ، لم يغفل ذلك الشرط ، مثل أن تقول كل متحرك متغير ، فليراع فيه مادام متحركا ، والقمر يكسف الشمس ، فليراع شرط اجتماعهما فى العقدة .

وكذلك إذا كان الحكم لا يصدق على كل الموضوع بل على جزء منه فبينه ، مثل أن تقول الزنجى أحمر ، و إنما جزء منه أحمر وهو اللحم ، أو يقال : الفلك مستدير ، وكليته مستديرة ، لا كل جزء منه ، وكذلك يراعى حالا القوة والفعل ، مثل أن تقول : الخمر التى فى الدن مسكرة ، و إنما هى بالقوة مسكرة ، وأن يقال الصبى ليس عارفا بالأشكال الهندسية ، و إنما ليس له المعرفة بالفعل ، أما بالقوة فهو عارف .

وكذلك يراعى حال الزمان ، إن كان المحمول يختص بوقت دون وقت ، مثل أن تقول : الشمس تنضج الثمار ، و إنما تنضجها فى وقت معين من السنة . =

= والمكان كذلك، مثل أن تقول : إن شجرة البلسان يترشح منها ضمع هو دهنها ، و إنما تصمغ فى مكان من الأرض .

فهذه أمور لابد من مراعاتها ، و إهمالها يوقع غلطا كثيرا ، والقضايا لاتكون صادقة حق الصدق ، ولا كاذبة ، ولا مسلمة ؛ ولا منكرة ؛ بل ولا متصورة حق التصور مالم تلاحظ فيها هذه الأمور » .